

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله على نبيه الكريم

بيان صحفي

انعقد يوم الأحد 17 أكتوبر 2021 اجتماع تشاوري بمباني وزارة الصيد والاقتصاد البحري بين معالي وزير الصيد والاقتصاد البحري الذي ولد الزين والمنظمات المهنية الممثلة لفاعلين الاقتصاديين في القطاع.

وبحث المشاركون الاجراءات الواردة في مشروع قانون المالية المعديل لسنة 2021 خاصة ما يتعلق بإلغاء إعفاء المحروقات والزيوت المخصصة للصيد التقليدي، بسبب انتشار ظاهرة التهريب، على نطاق واسع وما يتربّ على ذلك من انعكاسات على الصيادين.

وأبلغ الوزير المشاركين الإرادة السياسية الصارمة لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، لحماية مصالح الصيادين التقليديين والتزامه بأن لا تترتب أية زيادة لأعباء الصيادين، ودعا المنظمات المهنية إلى بحث الوسائل

التي تسمح بتحقيق أهداف الدولة دون زيادة أي فلس على
كاهل الصيادين.

وبعد نقاش جاد وتشاور صريح وشفاف بين الحضور
صعوبة إيجاد آليات ناجعة لتعويض إلغاء الإعفاء الذي كان
يتمتع به شبه قطاع الصيد التقليدي - كما ذكروا بأن المجهود
الجبار الذي بذلته المهنة سمح بخفض محسوس للتهريب
الذي سجل في البنزين بأكثر من النصف -

وجدت المنظمات المهنية استعدادها لمواصلة مجهد تدقيق
الرقابة والتحكم في توزيع البنزين، أملاً أن يتم القضاء على
ظاهرة التهريب، كما أكدوا موافقتهم على كل إجراء يحقق
أهداف الدولة في سبيل تنظيم القطاع ومحاربة التهريب، دون
إضافة أعباء جديدة على الصيادين.

وأكَدَ الوزير حرص فخامته رئيس الجمهورية على عدم
تضُرُّر صيادين من أية إجراءات في نطاق مشروع قانون
المالية.

وأكَدَت المنظمات المهنية ثقتها المطلقة في التزامات الحكومة
ورفضها البات لمحاولات تسييس الملف، وركوب الموجة
لتحقيق مآرب سياسية، كما ترجو من جميع القوة السياسية
الابتعاد عن التدخل في شؤون الصيادين.

الموقعون

- حماد ولد أعلى عن الاتحادية الحرة للصيد



- سيد احمد ولد أبوبكر عن الاتحادية الوطنية للصيد التقليدي في الشمال



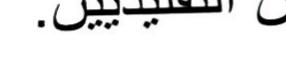
- عبد الكريم ولد كي عن الاتحادية الوطنية للصيد التقليدي في الجنوب



- أحمد ولد أبوبكر عن الاتحادية الموريتانية للسمكين قسم الجنوب



- عبد الرحمن بو حبيب عن الاتحادية الوطنية للصيد التقليدي



- محمد الصبار رئيس الرابطة الوطنية للصيادين التقليديين.